

إقتصاديات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي: الواقع والمؤشرات والآثار

Migration Economics in the European Union: facts, stats, and outcomes

عمران شعبان هارون¹ ، حازم حسنين محمد² ، بن عبدان آمنة³¹ جامعة نالوت (ليبيا)، haronomran2@gmail.com² الجامعة الأمريكية المفتوحة – واشنطن (أمريكا) ، hazem.h1991@yahoo.com³ جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر) ، ami.benabden244@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/19

تاريخ الارسال: 2024/05/16

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية الى تحليل إقتصاديات الهجرة في الإتحاد الأوروبي، عبر بيان واقعها ومؤشراتها ودوافعها وكذلك آثارها. وعبر منهج التحليل الوصفي، تبين أهمية الهجرة للإقتصاديات الأوروبية التي تغير تشريعاتها وسياساتها لدمج المهاجرين بين مواطنيها، تارة للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم والعوائد الإيجابية التي تعود عليهم خاصة من قنوات أسواق العمل والنمو الاقتصادي والمالية العامة، وصولاً إلى مجابهة التغيرات الديمغرافية التي تشهدها القارة الأوروبية التي توصف بالقارة العجوز. وثمة ما يشبه الإجماع على وجود أثر إقتصادي إيجابي للهجرة على إقتصادات متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإتحاد الأوروبي... وغيرها من الدول التي سرعان ما نظمت وصاغت قوانين ليس للحد منها، ولكن لتحقيق التكيف بين المهاجرين والسكان الأصليين. ومن هنا تظهر أهمية الهجرة لهذه الإقتصادات سواء على صعيد النمو والقدرات البشرية أو على صعيد تقديم مساهمات حقيقية للإقتصاد المضيف.

كلمات مفتاحية: الهجرة، التنمية المستدامة، فرص العمل، المالية العامة، السكان، سوق العمل، الإتحاد الأوروبي.

تصنيفات JEL : F15/ F22/ F66/ H2

Abstract :

The current study aimed to analyze the economics of migration in the European Union, by explaining its reality, indicators, motives, as well as its effects. Through the descriptive analysis approach, the importance of immigration to European economies is revealed, as they change their legislation and policies to integrate immigrants among their citizens, sometimes to benefit from their abilities and skills, and the positive returns that accrue to them, especially from the channels of labor markets, economic growth, and public finances, leading to confronting the demographic changes that the European continent is witnessing. Which is described as the old continent. There is something like a consensus that there is a positive economic impact of immigration on advanced economies such as the United States of America, Canada, the European Union, and other countries, which quickly organized and formulated laws not to limit it, but to achieve adaptation between immigrants and the indigenous population. Hence the importance of immigration for these economies, whether in terms of growth and human capabilities or in terms of providing real added value to the host economy.

Keywords: Migration, Sustainable Development, Job Opportunities, Public Finance, Population, Labor Market, European Union.

JEL Classification Cods: F15/ F22/ F66/ H2

المؤلف المرسل: بن عبدان آمنة، الإيميل: ami.benabden244@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

تمثل الهجرة ظاهرة اجتماعية وإنسانية تنامت -مع اختلاف أسبابها- خلال العقود الأخيرة، حيث باتت هدفا أساسيا من أهداف الشعوب، تارة لتحقيق أهدافهم في حياة أفضل سواء من الناحية العلمية أو المهنية، وأخرى هروبا من الصراعات والنزاعات أو المطاردات السياسية.... وغيرها. وبالفعل، فقد تعددت مسببات الهجرة خاصة إلى البلدان المتقدمة، لكن آثارها قد تباينت. كما تُمثل الهجرة حاليا هدفا رئيسيا لعدد من الفئات في العالم النامي، كوسيلة للوصول لأهداف أخرى وفي مقدمتها البحث عن الذات والاستفادة من الإطار المنظم في البلدان الأوروبية. ناهيك عن التطلع لتجربة جديدة وحياة أخرى تختلف عن تلك التي في العالم النامي.

وفي العقد الأخير، يشهد العالم عصر "ذروة العولمة" على الرغم من النزاعات التجارية المتقدمة، فإن السلع والخدمات ورؤوس الأموال تعبر الحدود الوطنية بسهولة. وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بحجرة اليد العاملة، على الأقل بالنسبة للجانب الشمالي من العالم الغني الذي يتمتع بمهارات عالية، ويستقطب مهاجرين من مختلف مناطق العالم (Villa,2020:6).

مشكلة الدراسة

مثلت الهجرة حالة متباينة أحدثت معها العديد من الآثار فترى بعض البلدان تقبل وأخرى ترفض. وبين هذه وتلك يتضح أن سياسات الهجرة تعد وفقا لمقارنة العوائد بالتكاليف التي تتحصل عليها البلدان المضيفة لهؤلاء.

وخلال العقود الأخيرة تصاعدت التباينات الفكرية والسياسات أيضا التي استخدمها صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي حول المهاجرين، فتارة يسمح لهم ويتم انخراطهم في المجتمع. وتارة أخرى يتم التهديد والتلويح بطردهم وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وفي عام 2022، في عام 2022، دخل 5.1 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي من دول خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2022، بزيادة قدرها حوالي 117٪ (2.7 مليون) مقارنة بعام 2021. بينما هاجر 1.0 مليون شخص من الاتحاد الأوروبي إلى وجهات خارج الاتحاد الأوروبي. ويعيش 27.3 مليون شخص (6.1٪) من 448.8 مليون شخص الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2023 كانوا مواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي. (Eurostat,2024).

وعلى هذا النحو، تشكل هذه الكتلة المهاجرة كيانا في داخل الاتحاد الأوروبي يقدم له قيمة مضافة ويحمل معه ثقافات مختلفة من بلدان مختلفة. ولذلك فإن محاولة بحث الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تتكون جراء هذه القوى البشرية المهاجرة، يحتم طرح التساؤل التساؤلات التالية:

- ما هو واقع ومؤشرات الهجرة في الاتحاد الأوروبي؟

- كيف يمكن رصد الآثار الاقتصادي للهجرة في أوروبا؟

هدف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية نحو تحليل اقتصاديات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال منهج التحليل الوصفي، وبالاعتماد على فرضية مفادها "وجود آثار اقتصادية متعددة للهجرة، تساهم في تعزيز اقتصادات الاتحاد الأوروبي".

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة منهج التحليل الوصفي، حيث يتم تحليل مؤشرات الهجرة وأهم آثارها الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يتم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

1- اقتصاديات الهجرة: إطار نظري ودراسات سابقة

تُعرّف المنظمة الدولية للهجرة على أنها: "حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص، إما عبر حدود دولية (الهجرة الدولية)، أو داخل دولة (الهجرة الداخلية)، بما يشمل أي نوع من التنقل من الناس مهما كان طولها وتكوينها وأسبابها. يغطي هذا التعريف الواسع جميع أشكال الهجرة (الهجرة الطوعية / القسرية، والهجرة الداخلية / الدولية، والهجرة طويلة الأجل / قصيرة الأجل)، والدوافع المختلفة للهجرة (الهجرة بسبب الاضطهاد السياسي، والصراعات، والمشاكل الاقتصادية، والتدهور البيئي أو مزيج من هذه الأسباب أو الهجرة بحثاً عن ظروف اقتصادية أفضل أو ظروف للبقاء أو الرفاهية، أو دوافع أخرى مثل لم شمل الأسرة) وبغض النظر عن الوسائل المستخدمة للهجرة (الهجرة القانونية / غير النظامية). وبالتالي فهو يشمل هجرة اللاجئين والمشردين والمهاجرين لأسباب اقتصادية والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى، بما في ذلك لم شمل الأسرة. وبشكل عام، تؤثر الهجرة على البيئة التي يعيش فيها الجميع ويتعلمون ويعملون فيها، حيث إنها تتفاعل أيضاً مع كل مجال من مجالات الاقتصاد تقريباً، من الوظائف والاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية إلى ميزانيات الحكومات. كما يمكن أن تكون للهجرة تأثير موات على الدولة المرسل. على سبيل المثال، من خلال تقليل تجمع العمالة في الدولة المرسل، حيث تساعد الهجرة على التخفيف من البطالة وزيادة دخل العمال المتبقين. أيضاً، غالباً ما يرسل المهاجرون الأموال إلى أوطانهم، مما يعزز مستويات معيشة أسرهم وبالتالي يساهمون في اقتصاد الوطن والميزان التجاري للدول. ومع ذلك، فإن معظم المهاجرين هم من الشباب والذكور ومتزوجين، لذلك يمكن أن يكون هناك تأثير مزعزع لاستقرار الأسرة. وقد حاولت بعض الدول تقييد الهجرة، لاعتقادها أنها لا تعزز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أنه بسبب الفوائد المذكورة أعلاه، قد يؤدي ذلك إلى تدهور اقتصادي أكبر مما تخشى هذه البلدان (Beth, 1994).

والهجرة، في ظل نموذج التنقل الجديد، هو معيار اجتماعي منتشر في جميع أنحاء العالم. وهو يدعم الأداء الفعال للاقتصاد العالمي، حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنقل العالمية لأسباب مختلفة بعضها بحثاً عن سبل العيش وأخرى للتعليم وغيرها من الأسباب السياسية. علاوة على ذلك، تعتبر الهجرة آلية استجابة رئيسية لمجموعة من الضغوط الخارجية، ويُنظر إليها على نطاق واسع على أنها جزء لا يتجزأ من التنمية (Skeldon, 2014).

وعلى المستوى الفردي، تلعب الهجرة دوراً فعالاً في التوسط في التحولات في مسار الحياة، مثل تكوين الأسرة وصقل المهارات، وبالتالي تمكين الأفراد والأسر من تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارها استراتيجية تكيف حيث يغير المهاجرون بيئاتهم واستثماراتهم استجابةً للمخاطر (Franco, 2014).

وتعتمد التأثيرات الإجمالية للهجرة على مناطق المصدر (الوجهة) على حجم وتكوين وطبيعة تدفقات الهجرة، فضلاً عن السياق المحدد الذي ينحدر منه المهاجرون وتوقيت هجرتهم. والتفاعل بين المهاجرين من خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة والأماكن التي ينتقلون إليها يؤدي حتماً إلى مستويات مختلفة من المشاركة مع البيئة، وسلوك الاستهلاك، والمعدات الحضرية، والآليات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى الكامنة وراء الاستدامة. نتيجة لذلك، تعد الهجرة عنصراً أساسياً يقود إلى تحقيق نتائج مستدامة (Cobbinah, Erdiaw-Kwasie, Amoateng, 2015).

وتوجد معايير تمثل الهجرة من خلالها فرصة للتنمية المستدامة حيث: زيادة الرفاهية الإجمالية؛ الحد من عدم المساواة مما يؤدي إلى عوائد اجتماعية متنوعة؛ وتقليل العبء الواقع على البيئة (Gavonel, 2021). وفي عبارة أخرى، يشار إلى أن التداخليات الاقتصادية للهجرة، لا تتوقف فقط على جانب واحد من جوانب الاقتصاد، وإنما تمتد إلى جميع جنباته، بما فيها من السياسة الكلية والجزئية كالنمو والتوظيف وأوضاع سوق العمل وغيرها.

ومن ثم، تتلخص آثار الهجرة الاقتصادية في عدة نقاط أهمها (Portes, 2018)، التالي:

- تأثيرات سوق العمل
- التأثيرات على الإنتاجية والنمو
- الآثار المالية والخدمة العامة
- الآثار الاقتصادية الراهنة والمستقبلية الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الهجرة.

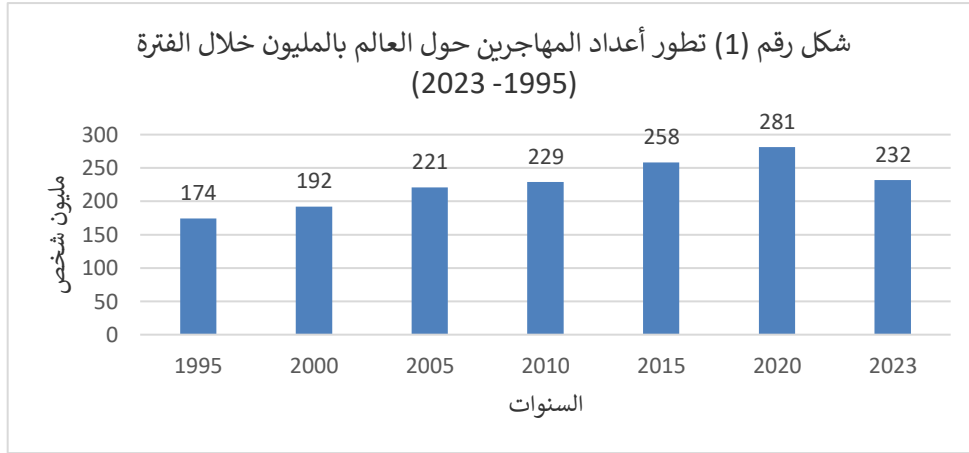
وقد ارتفعت نسبة المهاجرين إلى السكان في الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بينما تسبب تصاعد الصراعات في تدفقات كبيرة من اللاجئين أثرت في المقام الأول على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بشكل كبير. الأمر الذي جعل قضية الهجرة، تحتل مركز الصدارة في الخطاب السياسي في العديد من البلدان، وخاصة الاقتصادات المتقدمة (IMF, 2020).

وتشير استطلاعات الرأي إلى وجود نظر إيجابية للهجرة في بلدان المقصد الرئيسية (على سبيل المثال، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) (Pew Research Center, 2019). ويذهب البعض مثل (Orrenius, 2016)، إلى أن الهجرة تغذي الاقتصاد، وتمده بعناصر رئيسية تساعد على دفعه للأمام. فعندما يدخل المهاجرون القوة العاملة، فإنهم يزيدون من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويرفعون الناتج المحلي الإجمالي، ويساهمون في زيادة مستويات التوظيف. ومن ث، فإن "صافي/فائض الهجرة"، يساهم مساهمة جدية في تكوين الناتج، وعادةً تكون نسبته بين 0.2 إلى 0.4 في المائة - إلا أنها لا تزال تتراوح بين 36 و 72 مليار دولار سنوياً.

وتبعتها دراسة، (Jaumotte, Koloskova and Saxena, 2016)، في الاقتصادات المتقدمة، التي وجدت أن زيادة بنسبة 1% في نسبة المهاجرين من السكان البالغين تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد وإنتاجية تقارب 2%. كما تنشأ الآثار الاقتصادية للهجرة من الاختلافات الديموغرافية واختلافات سوق العمل بين المهاجرين والسكان المولودين في الدولة، ومن التغيرات التي يسببها الهجرة إلى النمو السكاني ونمو الوظائف والدخول ونمو الناتج... وغيرها. وهو ما وثقته دراسة (Andersen & Dalgaard, 2011) مبينة أن التفاعل بين الناس من مختلف الدول يسهل الانتشار الدولي للأفكار، وبالتالي يحفز الإنتاجية الكلية للعوامل.

ومع ذلك، رأت دراسة (Productivity Commission 2006)، أنه من غير المحتمل أن يكون للهجرة تأثير كبير على دخل الفرد والإنتاجية. وذلك لأن التدفق السنوي للمهاجرين ضئيل بالنسبة إلى عدد العمال، ولا يختلف السكان المهاجرون كثيراً في النواحي ذات الصلة عن المهاجرين الأستراليين. عدد السكان، وبمرور الوقت، تصبح الفروق أصغر. وتنشأ الآثار الإيجابية للمهاجرين المهرة الإضافيين من معدلات المشاركة الأعلى، وساعات العمل الأعلى قليلاً لكل عامل ورفع مهارات القوى العاملة. ويوضح الشكل رقم (1)، تطور أعداد المهاجرين حول العالم، والذي تزايد من 174 مليون إلى 281 مليون عام 2020. أي أنه تضاعف بمقدار بما يزيد عن 56% في عقدين ونصف. قبل أن ينخفض إلى 232 مليون شخص عام 2023.

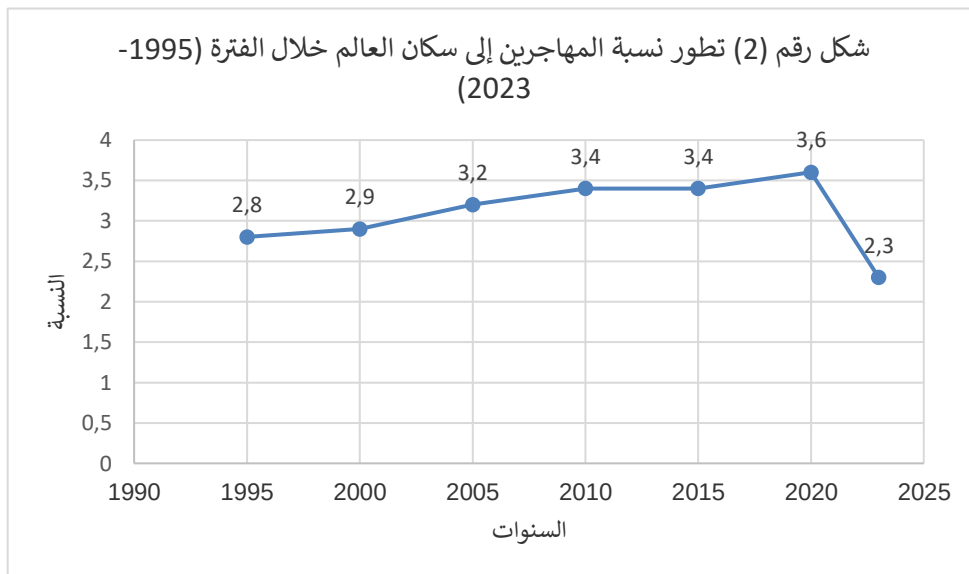
الشكل رقم (1): تطور أعداد المهاجرين في العالم بالمليون خلال الفترة (1995-2023)



المصدر: المنظمة العالمية للهجرة (سنوات مختلفة)، تقرير الهجرة في العالم

وبحسب تقرير الهجرة الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2021، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية 281 مليون شخص في عام 2020. وبين عامي 2000-2020، تضاعف عدد الذين فروا من النزاعات أو الأزمات أو الاضطهاد أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان من 17 إلى 34 مليوناً. يشير التقرير إلى أن النمو في عدد المهاجرين الدوليين كان قويا على امتداد العقد الماضي، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية 281 مليون شخص في عام 2020 بعد أن كان 173 مليوناً في عام 2000 و 221 مليوناً في عام 2010. وفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ما بين عام 2019 و 2020 فقط، أُجبر أكثر من 84 مليون شخص على ترك منازلهم، وفقاً لبيانات صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. يمثل هذا الرقم زيادة عن عامي 2020 و 2019 - وقد شهدا أرقاماً قياسية من حيث أعداد النازحين قسراً، في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الوقت، تصاعدت نسبة المهاجرين إلى السكان في العالم من 2.8% إلى 3.6%، في نفس الفترة المذكورة. وهو ما يشير إلى تزايد الهجرة كظاهرة عالمية، وتزايد الطلب عليها، أنظر الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): نسبة المهاجرين إلى سكان العالم بين عامي (1995-2023)



المصدر: المنظمة العالمية للهجرة، مرجع سابق

2- الهجرة والاقتصاد في أوروبا: التطورات والمؤشرات وأهم الآثار

على مدى العقود الماضية، مثلت الهجرة ظاهرة هامة في الاقتصاد الأوروبي. وبالفعل، أصبحت الهجرة مكون مركزي من مكونات قضايا الاقتصاد والسياسة، وبات المشهد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، سعيًا نحو معالجة هذه القضية وما يترتب عليها من آثار وتعظيم الاستفادة من اقتصاداتها.

وفي السنوات الأخيرة، يتم التعامل مع الهجرة على أنها ظاهرة لها تبعات وأبعاد شتى، ففي مايو 2015، قدمت المفوضية الأوروبية أجندة أوروبية شاملة للهجرة بهدف مواجهة التحديات الفورية للهجرة، وتزويد الاتحاد الأوروبي بالأدوات اللازمة لإدارة الهجرة بشكل أفضل في الأجلين المتوسط والطويل. والتحديد الدقيق لمصطلح في مجالات الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية والحدود واللجوء والهجرة القانونية (European Commission, 2015).

كذلك في 23 سبتمبر 2020، قدمت المفوضية ميثاقًا جديدًا بشأن الهجرة واللجوء، يحدد نهجًا أوروبيًا أكثر عدلاً لإدارة الهجرة واللجوء. ويهدف إلى وضع سياسة شاملة ومستدامة، وتوفير استجابة إنسانية وفعالة طويلة الأجل للتحديات الحالية للهجرة غير النظامية، وتطوير مسارات الهجرة القانونية، وتحسين دمج اللاجئين والوافدين الجدد الآخرين، وتعميق شراكات الهجرة مع بلدان المنشأ والعبور من أجل المنفعة المتبادلة (European Commission, 2020).

الأمر الذي يشير وبوضوح لأهمية الهجرة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على الاتحاد الأوروبي، وأنها أصبحت قضية رئيسية على أجندة صانعي السياسات الأوروبية، ولذلك يتم دراساتها بشكل دوري لتحديد طبيعتها ومكوناتها والتعرف على أبعادها، لتعزيز الاستفادة منها وتلافي سلبياتها.

وفي عام 2007، كان أكثر من 27 مليون شخص يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر من الرعايا الأجانب. وتمثل القارة الأوروبية أحد أهم المناطق العالمية الأكثر جذبًا للمهاجرين تارة لكونها أكثر المناطق العالمية تقدمًا من الناحية الاقتصادية والعلمية، وأخرى لوجود تشريعات أوروبية تسمح للمهاجرين بأن يتوطنوا ويصبحوا مواطنين أوروبيين مثلهم مثل غيرهم في المواطنة والمعاملة الاقتصادية والاجتماعية، وإن حدثت بعض الأمور الفردية الخاصة بالعنصرية والتمييز، إلا أن المجتمع الأوروبي سرعان ما يلفظها، ويعمل على تماسك المجتمع الأوروبي سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

وتشير الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين في العالم، بلغ عام 2019 ما يقارب 272 مليوناً - وهو معدل يفوق سرعة نمو تعداد سكان العالم. وتستضيف أوروبا أكبر عدد من المهاجرين الدوليين، إذ يبلغ مجموعهم الآن 82 مليوناً؛ تليها أمريكا الشمالية التي تضم 59 مليوناً من بينهم 51 مليوناً في الولايات المتحدة وحدها، وهو "أكبر عدد من المهاجرين في دولة واحدة". وأخيراً، تستضيف منطقتا شمال أفريقيا وغرب آسيا حوالي 49 مليون مهاجر (الأمم المتحدة، 2019).

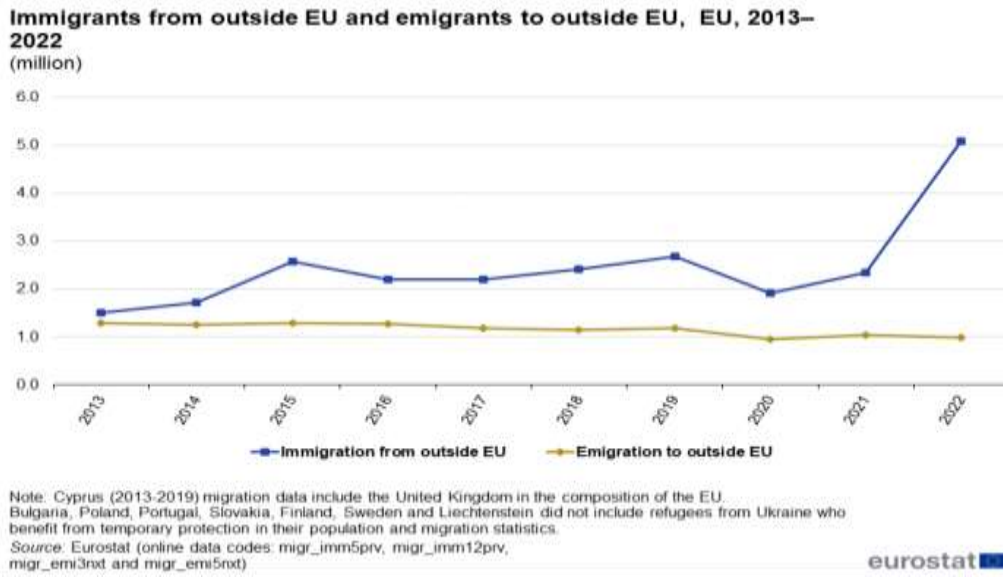
وفي عام 2020، يعيش 447.3 مليون نسمة في الاتحاد الأوروبي، من بينهم 23 مليون كانوا من غير مواطني الاتحاد الأوروبي (5.1% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي)، وما يقرب من 37 مليون شخص خارج الاتحاد الأوروبي (8.3% من جميع سكان الاتحاد الأوروبي)، ولدوا خارجه. وفي ذات العام، تم توظيف 8.6 مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي في سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، من بين 189.1 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 عامًا، أي ما يعادل 4.6% من الإجمالي. معدل التوظيف في الاتحاد الأوروبي بين السكان في سن العمل أعلى بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي (73.3%)، مقارنة بالمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي (57.6%) في عام 2020 (European Commission, 2020).

بحسب مؤشر صافي ميزان الهجرة للمناطق المختلفة بين عامي 2015 و 2020. وخلال ذلك الوقت، يُقدر أن أوروبا لديها فائض صافي للهجرة يبلغ 6.81 مليون شخص (Szmigiera, 2021).

ويوضح الشكل رقم (3)، تطورات الهجرة في أوروبا بين عامي 2013 و 2023، والذي يتراوح سنويا 1.6 مليون عام 2013 و 2.7 مليون عام 2019 تدفقات للداخل، بينما تتراوح التدفقات الخارجية للهجرة بين 1.3 و 1.1 مليون مواطن. وطبقا لأرقام الهجرة في عام 2019 هاجر 2.7 مليون شخص إلى الاتحاد الأوروبي 1.2 مليون شخص هاجروا من الاتحاد الأوروبي إجمالي صافي الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي: 1.5 مليون شخص.

وفي عام 2022، في عام 2022، دخل 5.1 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي من دول خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2022، بزيادة قدرها حوالي 117٪ (2.7 مليون) مقارنة بعام 2021. بينما هاجر 1.0 مليون شخص من الاتحاد الأوروبي إلى وجهات خارج الاتحاد الأوروبي. ويعيش 27.3 مليون شخص (6.1٪) من 448.8 مليون شخص الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2023 كانوا مواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي. (Eurostat, 2024).

الشكل رقم (3): التدفقات الداخلة والخارجية للمهاجرين في أوروبا بين عام 2013 و 2023



كذلك، فقد أصبحت الهجرة أكثر تنوعًا من حيث الموطن الأصلي للمهاجري، والتي تعددت وتنوعت لأسباب عديدة من بينها البحث عن الذات وعن فرص عمل والفرار من الحروب والنزاعات وغيرها. ومع تزايد حالة القل والصراعات في العالم، خاصة المناطق النامية التي هي متخمة الصراعات، أخذ عدد اللاجئين في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، والتي هي على مشارف 100 مليون لاجئ في السنوات القليلة القادمة. ويبحث معظم اللاجئين عن ملاذ في البلدان المجاورة، فمنذ عام 2015، ومع ما يسمى "بأزمة اللاجئين والمهاجرين"، تعاملت أوروبا أيضًا مع أعداد متزايدة من طالبي اللجوء. تم استضافة 2.4 مليون لاجئ وشخص في أوضاع شبيهة باللاجئين و 860 ألف طالب لجوء (حالات معلقة) في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين في نهاية عام 2018.

وبحسب قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي، دخل 2.7 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي من دول خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2019. وفي يناير 2020، وصل عدد السكان المهاجرين إلى 23 مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي يعيشون في الاتحاد الأوروبي. وبلغ عدد الأشخاص المقيمين من في الدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ويحملون جنسية دولة غير عضو في 1 يناير 2020، 23 مليونًا، يمثلون 5.1٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 13.5 مليون شخص يعيشون ألمانيا فقط (Eurostat, 2021).

ويشير توزيع المهاجرين إلى أن ألمانيا (10.4 مليون شخص) وإسبانيا (5.2 مليون) وفرنسا (5.1 مليون) وإيطاليا (5.0 مليون). - يمثل المواطنون في هذه الدول الأعضاء الأربعة مجتمعين 71٪ من إجمالي عدد غير المواطنين الذين يعيشون في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن نفس الدول الأعضاء الأربع لديها 58٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. وتحتل إيطاليا المرتبة الثالثة بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد المهاجرين الموجودين في البلاد ، بعد ألمانيا والمملكة المتحدة، حيث تزايدت النسبة المئوية للمقيمين الأجانب من سكان إيطاليا بين عامي 2010 و 2020، من 6.2٪ إلى 8.4٪. ويصل عدد المهاجرين بها إلى 5 مليون مهاجر (Statista Research Department, 2021).

في عام 2022، بينما كان معظم الناس في الاتحاد الأوروبي يعيشون في بلد جنسيتهم، كان 8٪ (37 مليوناً) من سكان الاتحاد الأوروبي مواطنين في بلد آخر غير بلد إقامتهم. 3٪ (14 مليوناً) كانوا مواطنين من دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي و 5٪ (24 مليوناً) من دولة خارج الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يضم سكان الاتحاد الأوروبي 53000 شخص عديمي الجنسية و 303000 مجهولي الجنسية. ولقد تصدرت لوكسمبورغ قائمة الدول التي لديها أعلى نسبة من غير المواطنين في سكانها (47٪)، متقدمة على مالطا (21٪)، وقبرص (19٪)، والنمسا (18٪)، وإستونيا (15٪). وبالنظر على وجه التحديد إلى المواطنين من أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، تم تسجيل الحصة الأكبر في لوكسمبورغ (38٪) تليها قبرص (10٪). وكانت نسبة المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي هي الأكبر في إستونيا (14٪) ولاتفيا (13٪) ومالطا (12٪)، وفي المقابل يمثل غير المواطنين أقل من 1٪ من السكان في رومانيا (0.3٪) وكرواتيا (0.9٪). وفقاً لبيانات يوروستات عام 2023.

وقد سيطرت قضية هجرة اللاجئين على السياسة الأوروبية خلال السنوات الخمس المنصرمة. وذلك، إدراكاً للحاجة إلى تحليل متعمق وكاف لقضية الهجرة. وبالفعل، تم نشر العديد من الدراسات حول الآثار الاجتماعية والسياسية والديمقراطية والاقتصادية، والمالية للهجرة، وللجوء. ولعل دراسة الاتجاهات الجديدة للهجرة وانعكاساتها على اقتصاد البلد المضيف، لاسيما على النمو الاقتصادي والبطالة، خاصة في البلدان المتقدمة والأوربية، التي تعد وجهة كبيرة وأولوية للمهاجرين من العالم النامي، وتستمر الهجرة في لعب دور متزايد في النمو الاقتصادي لجميع البلدان، سواء المرسل أو المستقبل، ولكن ليس بذات الدرجة (Şerban, 2020).

وعلى مستوى الدول فرادى، في عام 2020، سجلت ألمانيا أعلى أرقام صافية للهجرة في أوروبا بأكثر من 543 ألف شخص، في حين سجلت رومانيا أدنى أرقام للهجرة الصافية بنحو 74 ألفاً. بعد ألمانيا، احتلت إسبانيا والمملكة المتحدة المرتبة الثانية والثالثة من حيث صافي أرقام الهجرة في ذلك العام، حيث بلغت 498 ألفاً و 260 ألفاً على التوالي (Clark, 2021). وقد تم العثور على أكبر عدد من غير المواطنين الذين يعيشون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2020، حيث يصل هذا العدد إلى 39.15 مليون مواطن، يتوزعون بين مقيمين في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ويحملون جنسية دولة غير عضو في 1 يناير 2020، يصل عددهم إلى 23 مليوناً، يمثلون 5.1٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 13.5 مليون شخص يعيشون في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2020 ويحملون جنسية دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي (Eurostat, 2021).

ويوضح الجدول رقم (1)، أن نصيب ألمانيا (10.4 مليون شخص) وإسبانيا (5.2 مليون) وفرنسا (5.1 مليون) وإيطاليا (5.0 مليون). يمثل المواطنون في هذه الدول الأعضاء الأربعة مجتمعين 71٪ من إجمالي عدد غير المواطنين الذين يعيشون في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن نفس الدول الأعضاء الأربع لديها 58٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. ويمثل غير

المواطنين في هذه الدول الأعضاء الأربع بشكل جماعي 71% من إجمالي عدد غير المواطنين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي، في حين أن نفس الدول الأعضاء الأربع تمثل 57.6% من سكان الاتحاد الأوروبي. من الناحية النسبية، كانت الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي لديها أعلى نسبة من غير المواطنين في 1 يناير 2022 هي لوكسمبورغ، حيث يمثل غير المواطنين 47.1% من إجمالي السكان عام 2022.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي، ممثلاً الدول التي تقع على رأس هذا الاتحاد كألمانيا وفرنسا وإيطاليا، هم الأكثر استقبالا للمهاجرين والأكثر قدرة على الاستفادة من قدراته وتوزيع طاقاتهم على الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. كما أنهم يحاولون بشتى الطرق، تعظيم هذه الاستفادة وضع قدراتهم في المكان الصحيح، وبما يفيد اقتصاداتهم.

جدول (1) إحصاءات الهجرة في البلدان الأوروبية خلال يناير 2022

	Total	Citizens of another EU Member State	Citizens of a non-EU country	Stateless
	(thousand)	(% of the population)	(thousand)	(% of the population)
Belgium	1 458.8	12.8	959.9	8.2
Bulgaria	7 138.2	1.8	115.7	0.2
Canada (*)	138.2	6.1	173.5	3.0
Denmark	5 622.2	9.8	230.6	4.0
Germany	82 427.9	13.1	4 523.1	5.4
Greece	22 021.7	18.2	271.8	1.8
Ireland	4 713.5	13.3	114.2	1.1
Israel	347.8	7.1	119.2	3.1
Italy	58 467.8	11.4	1 142.2	1.7
France (*)	6 942.1	12.3	255.7	7.0
Canada (*)	35.8	6.9	18.8	3.3
Italy	5 537.7	8.5	1 388.3	2.4
Cyprus	1 131.1	18.8	34.2	1.4
Luxembourg	2 449.2	13.1	9.8	0.4
Poland (*)	54.0	1.2	1.6	0.1
Latvia	304.9	47.1	238.9	38.1
Hungary	3 023.3	2.1	79.9	0.8
Malta (*)	407.4	39.8	48.8	4.8
Netherlands	1 236.6	7.8	699.7	3.7
Austria	1 572.2	17.5	626.7	8.2
Finland (*)	492.1	9.2	33.4	0.7
Portugal (*)	1 088.8	8.8	168.0	1.6
Romania (*)	48.6	2.3	29.6	0.7
Slovenia	1 174.4	8.7	212.7	1.9
Slovakia	581.1	5.1	37.1	0.3
Iceland	294.4	5.3	150.8	1.9
Sweden	954.2	8.5	208.9	2.9
Switzerland	59.3	14.8	42.8	11.5
Lithuania	71.0	26.4	1.1	0.8
Norway	588.8	12.8	361.0	8.7
Switzerland	2 742.7	28.7	1 426.6	15.4

Notes: (*) Values in parentheses
(*) Provisional
(*) Estimate
Source: Eurostat online data code: migr_pop_tot

العمل المنزلي	5.9%	0.7%
الإنشاءات	9.1%	6.6%

Source: European Commission. (2023) Statistics on migration to Europe, January, https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/promoting-our-european-way-life/statistics-migration-europe_en.

ومن حيث المهن، كان المواطنون من خارج الاتحاد الأوروبي ممثلين بشكل كبير، حيث بلغت نسبة عمال النظافة والمساعدات 11.9%، و9% عمالة الخدمة الشخصية. في ذلك الوقت، يسجل عمال البناء وعمالة العناية الشخصية 5.8 و5.1% على الترتيب، أنظر الجدول رقم (3).

جدول (3): أهم مهن المهاجرين في أوروبا مقارنة مع المواطنين الأوروبيين 2022

مجموعات المهن	نسبة المواطنين غير الأوروبيين	نسبة الأوروبيين من الإجمالي
النظافة والمساعدات	11.4%	2.9%
أعمال الخدمات الشخصية	7.3%	4.1%
أعمال الرعاية الشخصية	5.5%	3%
أعمال الإنشاءات (البناء)	6.1%	3.7%
أعمال التعدين والصناعة والنقل والتشييد	6%	2.5%
أعمال الطعام	2.6%	0.6%
أعمال الزراعة والصيد	2.4%	0.7%

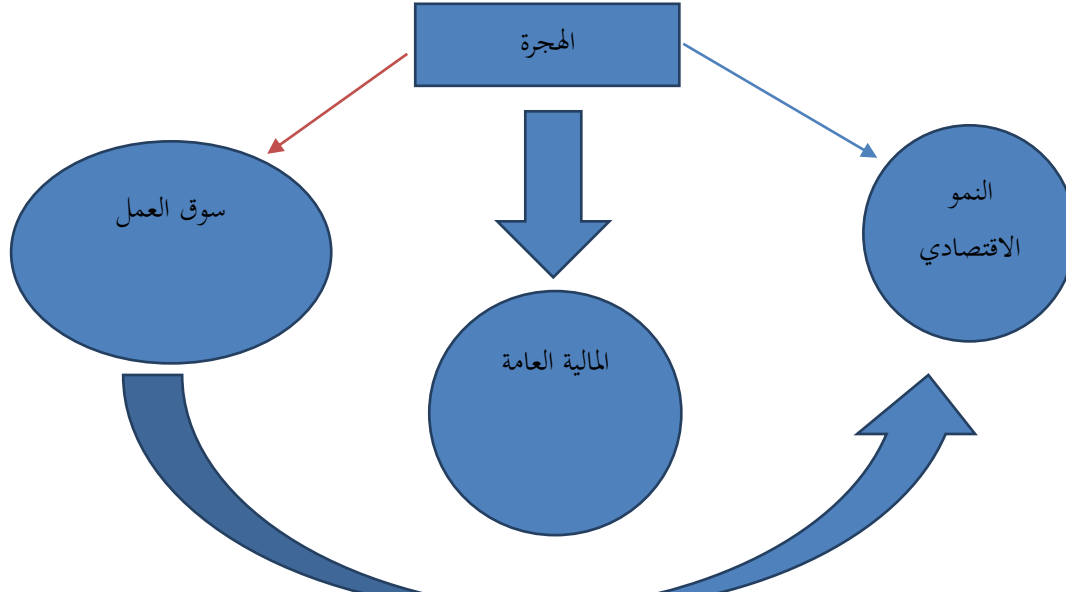
Source: European Commission. (2023) Statistics on migration to Europe, January, https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/promoting-our-european-way-life/statistics-migration-europe_en

ولذلك يقدم المهاجرين خدمات كبيرة للسكان الأصليين سواء بالاشتغال في القطاعات التي يعزفون عنها أو تحمل المخاطر العالية في قطاعات أخرى كقطاع الإنشاءات والبناء ومناجم الفحم والتعدين وغيرها. ناهيك عن أن هذه الأعمال عادة ما يقوم بها المهاجرين القادمين من أفريقيا، الباحثين عن عمل، ولا يأبجون لماهية العمل بقدر الحصول على عمل أيا كان نوعه. ولا يزال الأفارقة الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي، يشكلون 2.0% فقط من إجمالي سكان أوروبا عام 2019. لقد تضاءلت هذه الحصة بالفعل من 1.0% في عام 1990، ولكن معظمها بين أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أنه في حين أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي، قد شددت القنوات النظامية للمهاجرين الأفارقة، فإن الهجرة من القارة لم تهدأ، ولكنها تحولت في الغالب نحو الطرق غير النظامية. وهذا دليل على أن العوامل الهيكلية الأساسية للهجرة تميل إلى أن تكون أقوى من السياسات التي تهدف إلى تقييد الوصول، مما يجعل من الصعب وقف التدفقات (European Commission, 2019).

وحول دوافع وأبعاد الهجرة إلى أوروبا، فقد عبر غالبية المهاجرين الحدود بحثاً عن فرص اقتصادية واجتماعية أفضل. فيما يضطر آخرون للفرار من الأزمات كالحروب والنزاعات أو الاعتقالات السياسية. وقد أدت الحركة الجماعية الحالية للمهاجرين والمشردين إلى زيادة ظاهرة الخوف من الأجانب ودعوات لتشديد الإجراءات على الحدود. وتمثل الهجرة قوة مهمة في التنمية ومسألة ذات

أولوية عليا للدول النامية والمتقدمة على السواء. وفضلا عن هذا، فالنساء تشكلن ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للمهاجرين، ومعظمهن في سن الإنجاب ولديهن احتياجات محددة ومخاوف تتعلق بحقوق الإنسان (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018). ويوضح الشكل رقم (4) كيفية مساهمة المهاجرين إلى اقتصادات البلدان المضيفة، حيث يظهر التأثير الأول من خلال أسواق العمل، ليس فقط من حيث القوى العاملة ورأس المال البشري، وأيضاً من حيث العمالة والأجور، ثم تأتي القناة الثانية، متمثلة في النمو الاقتصادي، ولا سيما الإنتاج والإنتاجية، على مستوى الشركات والاقتصاد، ثم القناة الثالثة، وهي المالية العامة، بما في ذلك الإنفاق العام والمساهمات المالية كالضرائب ورسوم الخدمات.

الشكل (4): مساهمة المهاجرون في اقتصادات البلدان المضيفة



Source: OECD/ILO. (2018) How Immigrants Contribute to Developing Countries' Economies, OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264288737-en>.

ومن خلال النظر في الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية في أوروبا، يمكن أن يجني الاقتصاد المضيف عديد من المكاسب المهمة من الهجرة للمهاجرين أنفسهم، وكذلك لبلدان المنشأ والمقصد معا. وينظر إلى علاقة الهجرة بالاقتصاد في أوروبا من زوايا عدة، أهمها ما يلي:

1- **علاقة الهجرة بسوق العمل:** تنطلق العلاقة بين الهجرة وسوق العمل من أن الرغبة البشرية في البحث عن عمل لائق وسبل العيش هي في صميم العلاقة بين الهجرة والتنمية. ومع عبور المزيد من الأشخاص الحدود للعمل في السنوات القادمة، ستكون سياسات الهجرة العادلة والفعالة التي تحمي حقوق العمال المهاجرين وتقلل من تكاليف هجرة اليد العاملة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز نتائج التنمية للعمال المهاجرين وأسرتهم، وبلدان المنشأ والمقصد. وتعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال لتحسين سياسات هجرة اليد العاملة التي يمكن أن تحقق تنمية أكثر إنصافاً مع التركيز على احتياجات الرجال والنساء العاملين الذين يولدون فوائد نحو التنمية والذين يدعمون أسرهم ومجتمعاتهم في بلدان الأصل والوجهة (ILO. 2016). ومن أجل ذلك، يغير الاتحاد الأوروبي بصورة دورية من سياساته الخاصة بسوق العمل، عبر تعيين قواعد صارمة تارة ومرنة تارة أخرى.

كما أن الهجرة لا تؤثر على سوق العمل من زاوية التوظيف فقط، بل تمتد إلى التأثير على الأجور وعدم المساواة أيضاً. فبالنظر إلى آثار الهجرة على عدم المساواة الاقتصادية داخل البلد، تؤكد الأدبيات أنها تعتمد إلى حد كبير على مزيج مهارات المهاجرين أو، بشكل أكثر دقة، على تأثيرات الهجرة على تكوين القوى العاملة في سوق العمل في الاتحاد الأوروبي.

وتمثل الهجرة للعمالة الماهرة إمكانية الحد من عدم المساواة عن طريق تقليص الفجوة بين أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية في البلدان المستقبلية، ويمكن للهجرة منخفضة المهارة أن تزيد من عدم المساواة من خلال توسيع المعروض من العمال ذوي المهارات المنخفضة في البلدان المستقبلية وتقليل أجورهم أو زيادة بطالتهم. كما يمكن توقع الآثار المعاكسة المقابلة للهجرة الخارجية. وقد تظهر تأثيرات إضافية على تكوين مهارات العمال من خلال رد فعل القوى العاملة الحالية في أسواق العمل المستقبلية أو المقيمين في البلدان المرسل، وكذلك من خلال آثار التحويلات والميزات العامة وإعادة التوزيع (Guzi, Kahanec and Ulceluse, 201:33).

وقد تكون هناك عدة قنوات للتفاعل بين الهجرة وعدم المساواة تعمل في وقت واحد، ومن المرجح أن تتباين آثارها. وعبر مصادر الهجرة وأنواعها والانتقائية؛ السياقات الاقتصادية والديموقراطية والمؤسسية والسياساتية؛ وردود فعل المجتمع المستقبل والمهاجرين أنفسهم. وحيث إن الأثر الصافي الإجمالي للهجرة على عدم المساواة داخل البلد هو مركب من هذه الآثار ويعتمد على السياق، فإن إمكانية نقل العمالة بين قطاع وآخر، خاصة في ظل توافر الحوافز، من الممكن أن يزيد من حصة العمالة في الدخل، ولأن دخل رأس المال أكثر تركيزاً من دخل العمل، فإنه يقلل من عدم المساواة في الدخل.

وقد تضاعفت نسبة المهاجرين في القوة العاملة، حيث ارتفعت من أقل من 10٪ في عام 1992 إلى أكثر من 20٪ في عام 2016. كما تغيرت طبيعة الهجرة، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين المولودين في الاتحاد الأوروبي بمقدار ثلاثة أضعاف: من حوالي 3٪ في أوائل التسعينيات إلى ما يقرب من 10٪ في عام 2016 (Nickell and Saleheen, 2017).

2- علاقة الهجرة بالتنمية: حددت أجندة 2030 للتنمية المستدامة الهجرة باعتبارها عاملاً رئيساً في التنمية، وتبنت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 دعوة لحماية الحقوق العمالية للعمال المهاجرين، ومكافحة شبكات الإتجار في البشر، وتعزيز الهجرة وحرية الانتقال بصورة مقننة. ففي الأونة الأخيرة، بدأ تنفيذ المفهوم الأوروبي للتنمية المستدامة ضمن تدفقات الهجرة. وكذلك تناول نسق مركب لتحليل العوامل الذي يتم تطبيقه لوصف أداء المبادرات المؤسسية والسوقية في سياق إنشاء نظام تنمية مستدامة يمتص تدفق المهاجرين. ويمتص، العقبات الرئيسية في هذا الصدد: البناء المؤسسي السيئ للسوق؛ النظام العام الحالي لتنظيم التنمية الاقتصادية؛ وانخفاض الكفاءة في استيعاب تدفقات المهاجرين. وذلك في إتباع إطار للتنمية المستدامة، يبلور خلاله نهجاً جديداً في سياق جدول أعمال 2030، ويعمل على تحسين: (1) المناخ الاجتماعي والاقتصادي ونمو العمالة؛ (2) تطوير نظام الابتكار و (3) تنمية الاقتصاد بشكل عام (Sofija, 2020).

كذلك، تساهم الهجرة بشكل كبير في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مكان، وبالتالي ستكون أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). على الرغم من الاعتراف المتزايد بالعلاقة بين الهجرة والتنمية، إلا أنها لا تزال غير مكتشفة بشكل واضح. فمما هو معلوم، أن نقص الفرص والاستثمار في البلدان الأصلية يمكن أن يؤدي إلى الهجرة. لكننا نعلم أيضاً أن الهجرة يمكنها تحسين التنمية والاستثمار في بلدان المنشأ، وسد فجوات نقص العمالة وتعزيز الابتكار في البلدان المضيفة، ويمكن أن تساهم في التنمية على طول الرحلة (أو في "بلدان العبور"). وينظر للهجرة أيضاً على أنها أداة فعالة للحد من الفقر - ليس فقط للمهاجرين أنفسهم، ولكن أيضاً لعائلاتهم ومجتمعاتهم الأوسع (Foresti et al, 2020:36).

وبشكل عام، تعتبر القارة الأوروبية من أهم الوجهات للمهاجرين في العالم، فبينما يقدر عدد المهاجرين في العالم بحوالي 272 مليون إنسان، يشكل المهاجرين 7% من التعداد الكلي لدول الاتحاد الأوروبي. ويقسم إجمالي عدد المهاجرين إلى 14 مليون مهاجر كانوا مقيمين بدولة أخرى ضمن دول الاتحاد الأوروبي و 19,57 مليون أقاموا في دول أخرى. وتستضيف ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، أسبانيا وإيطاليا ما يقرب من ثلاثة أرباع المهاجرين. ومن بين المهاجرين القادمين من دول أخرى، المقيمين في الاتحاد الأوروبي، تحتل الجنسيات التالية النصيب الأكبر: الأتراك (1,63 مليون)، المغاربة (1,37 مليون)، الصينيين (0,74 مليون)، الهنود (0.65 مليون) والأوكرانيين (0,61) (منظمة الهجرة، الدولية، 2020).

ومما زاد من أهمية الهجرة هو ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، فقد التزمت الأمم المتحدة بدعم الهجرة الآمنة من خلال الاتفاقات الدولية لحماية اللاجئين والمنتقلين بين الحدود بشكل عام. وقد اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة في كانون الأول/ديسمبر من العام 2018 (المؤتمر الدولي للهجرة، 2018: 14).

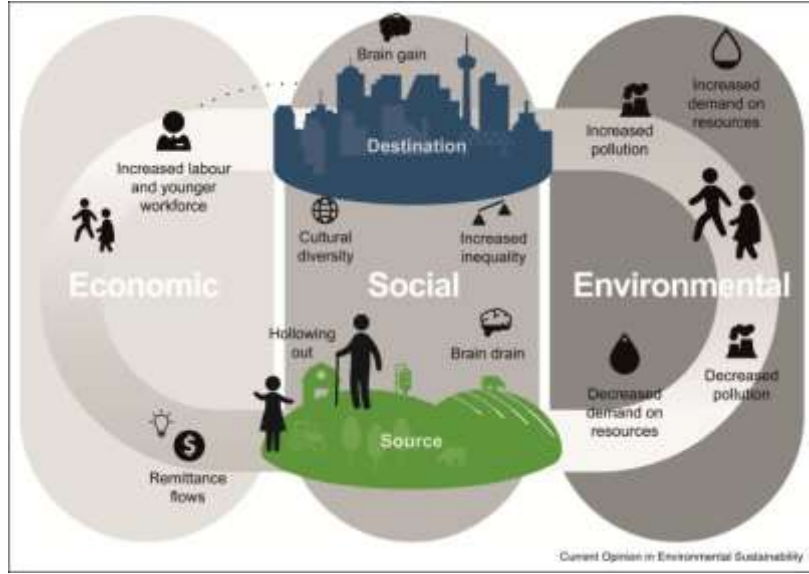
وكانت دراسة (Prada, Elena-Maria, 2020)، تناولت تأثير الهجرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي. وعبر استخدام نموذج بانل داتا، أظهرت النتائج أن معظم المؤشرات المستخدمة لقياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة لها تأثير على تدفق الهجرة. وبالتالي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، كمؤشرين رئيسيين يستخدمان لقياس الهدف 8 (النمو الاقتصادي المستدام، والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع)، لهما تأثير كبير على الهجرة، باعتبارهما من العوامل الرئيسية للهجرة.

ويمكن أن تساهم الهجرة في نتائج التنمية بصورة إيجابية، وفي نهاية المطاف، في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ("خطة عام 2030. (للقيام بذلك، لا بد من فهم تأثير الهجرة على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك - بالتساوي - تأثير هذا الإنجاز على أنماط الهجرة في المستقبل. مع بدء الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية في مناقشة كيفية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، من المهم أكثر من أي وقت مضى فهم هذه الروابط وآثارها على السياسة.

وقد بينت دراسة (International Monetary Fund, 2020:22)، أن الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة، تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. وتشمل الفوائد التي يجنيها المهاجرون مكاسب محتملة في الأجور من الانتقال إلى بلد أكثر ثراءً. وكلما كان المهاجر أصغر سناً، زادت هذه المكاسب لأن المهاجرين الأصغر سناً أمامهم عمر أطول للاستفادة من الدخل الإضافي. كما تشمل الفوائد المحتملة الأخرى الهروب من الصراع، أو إيجاد نظام رعاية اجتماعية أكثر سخاءً في الخارج، أو اللجوء إلى الهجرة كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ. كذلك تشمل تكاليف الهجرة التغلب على الحواجز الجغرافية والثقافية واللغوية.

ولذلك يلخص الشكل (5) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للهجرة من أجل الاستدامة. والتي تشمل في العوامل الاقتصادية العمال خاصة العمال الأصغر سناً وتدفع التحويلات النقدية الخاصة بهم. ومن الناحية الاجتماعية، تتضمن عدم المساواة والثقافات المتميزة وهجرة العقول. في المقابل، تضم الآثار البيئية التلوث واستهلاك الموارد.

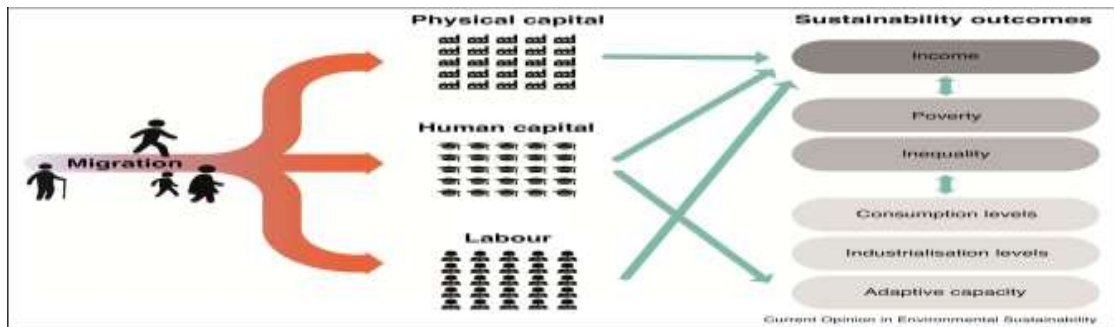
الشكل (5): الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للهجرة من أجل الاستدامة



Source: Sofija, A. (2020) The Impact of Migration on Sustainable Development of Small Countries in Europe, Source Title: Migration and Urbanization: Local Solutions for Global Economic Challenges, IGI Global, <https://www.igi-global.com/chapter/the-impact-of-migration-on-sustainable-development-of-small-countries-in-europe/237466>.

وقد تم تلخيص المسارات التي تؤثر الهجرة من خلالها على الاستدامة في الشكل (4)، في هذه الحالة، حيث يمثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنتائج الاستدامة باعتبارها تتم التوسط فيها من خلال العمل ورأس المال البشري والمادي. وجل هذه الأبعاد ذات صلة وثيقة بالدخل والفقر وعدم المساواة ومستويات الاستهلاك ومستويات التصنيع أيضاً، وأخيراً القدرة على التكيف؛ وعلى ضوء ما تقدم، تُعد الهجرة فرصة للقارة الأوروبية، التي يطلق عليها بالقارة العجوز، حيث التدهور الديموغرافي وحاجة أسواق العمل إلى العمالة الماهرة. وكجزء أساسي من الأجندة الأوروبية للهجرة، يجب تعزيز قنوات الهجرة القانونية وتعزيزها من أجل منع المزيد من الكوارث الإنسانية ومكافحة الاتجار بالبشر. يجب أن يكون الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية قادرين على التقدم للحصول على تأشيرة إنسانية أوروبية في بلدهم الأصلي مباشرة. مع إصدار التأشيرات لأسباب إنسانية التي تقع حالياً خارج نطاق قانون الاتحاد الأوروبي، يتم الترحيب بالجهود التي يبذلها البرلمان الأوروبي لإدراج أحكام محددة في قانون تأشيرة الاتحاد (European Movement International, 2021).

الشكل (5): تؤثر الهجرة على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة من خلال مسارات رأس المال والعمالة



Source: Gavonel, M.F, William N. A, Ricardo S, Boyd, E, R., Sonja ,F. Dominique J and Caroline Z. S. (2021) The migration-sustainability paradox: transformations in mobile worlds, Current Opinion in Environmental Sustainability, Volume 49, April.

وفي سياق مغاير، تعتبر قضية تدفقات الهجرة على الوظائف والأجور من الموضوعات الهامة بشكل خاص حيث تواجه أوروبا انتعاشاً بطيئاً وبطالة كبيرة، لا سيما بين الشباب. ومع ذلك، ظهرت مفارقة ملحوظة في هذه المرحلة من تعافي الاتحاد الأوروبي. تقتزن معدلات البطالة المرتفعة بنقص خطير في العمالة - لا سيما فيما يتعلق بنقص المهارات وعدم التوافق - في العديد من المناطق والقطاعات والمهن والدول الأعضاء. يمكن للهجرة أن تلعب دوراً في تقليل هذا النقص، وبالتالي تعوض جزئياً عن عدم كفاية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي. سيكون هذا التطور متسقاً مع التحليلات الأخيرة التي تظهر أن الهجرة تميل إلى أن يكون لها تأثير عام محدود على معدلات البطالة والأجور. ومع ذلك، فإن التأثير لا ينتشر بشكل متساوٍ: لوحظ تأثير أكبر على المهاجرين الموجودين مسبقاً، والعاملين الأصغر سناً والأقل مهارة.

وعلى المدى القصير والمتوسط، يمكن أن يكون لتدفقات المهاجرين بعد مالي. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لأزمة اللاجئين الحالية والممتدة منذ أعوام، والتي تحدث على خلفية الصعوبات الاقتصادية الكبيرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. يُظهر تقييم أجرته المفوضية الأوروبية (Aiyar, 2016)، أن التكاليف المالية محدودة ومؤقتة ويمكن التغلب عليها بسهولة بمزايا التكامل على المدى المتوسط 3.

ويتوافق هذا مع تقديرات صندوق النقد الدولي حول التكاليف المالية التي تساوي 0.1٪ من إجمالي الناتج المحلي الأوروبي سنوياً بين عامي 2015 و 2017، التي إزداد إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بشكل طفيف فقط (+ 0.13٪ مقارنة بخط الأساس) بحلول عام 20174. وعلى المدى المتوسط، النمو يمكن أن يكون التأثير أكبر على الإجمالي (خاصة بالنسبة للبلدان التي تسجل تدفقات أعلى) ولكن هذا يعتمد على وتيرة تكامل سوق العمل، فضلاً عن مهارات المهاجرين والهيكلة العمري. وتكاليف عدم الاندماج مرتفعة وقد يدفعها الأضعف. بدون تكامل فعال للمهاجرين، قد ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الواقع في السنوات القليلة المقبلة وقد يرتفع معدل البطالة (European Investment Bank, 2016:5).

الخاتمة

هدفت الدراسة الحالية نحو تحليل اقتصاديات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، عبر بيان واقعه ومؤشراتها ودوافعها وكذلك آثارها. وعبر منهج التحليل الوصفي، تبين أهمية الهجرة للاقتصادات الأوروبية التي تغير تشريعاتها وسياساتها لدمج المهاجرين بين مواطنيها، تارة للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم، والعوائد الإيجابية التي تعود عليهم، خاصة من قنوات أسواق العمل والنمو الاقتصادي والمالية العامة، وصولاً إلى مجابهة التغيرات الديمغرافية التي تشهدها القارة الأوروبية التي توصف بالقارة العجوز.

وثمة ما يشبه الإجماع على وجود أثر اقتصادي إيجابي للهجرة على اقتصادات متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الاتحاد الأوروبي ... وغيرها من الدول، التي سرعان ما نظمت وصاغت قوانين ليس للحد منها، ولكن لتحقيق التكيف بين المهاجرين والسكان الأصليين.

ومن هنا تظهر أهمية الهجرة لهذه الاقتصادات سواء على صعيد النمو والقدرات البشرية أو على صعيد تقديم مساهمات حقيقية للاقتصاد المضيف. أضف إلى ما تقدم، أنه في ظل تزايد الطلب على الهجرة من العالم النامي إلى العام المتقدم، بدأ هناك تغيير في خارطة التنمية العالمية، وهذا جهد ملموس في خطة التنمية المستدامة العالمية 2030، التي تمت صياغتها في عام 2015.

وفي الأخير، فإن ظاهرة الهجرة تعد ظاهرة معقدة تحمل أبعاداً وأنماطاً تشترك فيها خصائص الجغرافية مع تطلعات الاقتصاد وأواصر السياسية، مما يجعلها قضية من القضايا الأساسية على جدول أعمال البلدان المستقبلية لها والمرسلة لها أيضاً. ومن ثم فإن السعي الدؤوب نحو تعظيم اقتصاديات الهجرة، وتنمية الآثار الإيجابية لها، يجب أن يكون هو الشغل الشاغل لدى صانعي السياسات في الاقتصادات المستقبلية، وهي في مقام الدراسة الحالية الاتحاد الأوروبي.

المصادر والمراجع:

- 1- الأمم المتحدة.(2021). تقرير الهجرة العالمي 2020. شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (DESA). جنيف.
- 2- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (2021). تقرير الاتجاهات العالمية لمفوضية اللاجئين لعام 2020. <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html>
- 3- الأمم المتحدة، 2019، تقرير أممي: أعداد المهاجرين تنمو بمعدلات أسرع من تنامي أعداد سكان العالم، سبتمبر، <https://news.un.org/ar/story/2019/09/1039742>
- 4- منظمة الهجرة الدولية، (2020)، إحصائيات الهجرة الدولية، <https://egypt.iom.int/ar/%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%A9>
- 5- المؤتمر الدولي للهجرة، 2018، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مشروع الوثيقة الختامية، يوليو.
- 6- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، الهجرة، إبريل، <https://arabstates.unfpa.org/ar/topics/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9>
- 7- Aiyar S., Barkbu B., Batini N., Berger H., Detragiache E., Dizioli A., Ebeke C., Lin H., Kaltani L., Sosa S.,
- 8- Andersen, T., & Dalgaard, C. J. (2011) Flows of people, flows of ideas, and the inequality of nations. Journal of Economic Growth, 16, 1–32. <https://doi.org/10.1007/s10887-011-9060-7>.
- 9- Asch, B. J.,(1994) Emigration and Its Effects on the Sending Country. Santa Monica, CA: RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR244.html.
- 10- Clark,D. (2021) Net migration in selected European countries 2020, Statista ,Jul 9, <https://www.statista.com/statistics/686124/net-migration-selected-european-countries/>.
- 11- Cobbinah, P.B. Erdiaw-Kwasie, M.O. Amoateng.,(2015) Africa's urbanisation: implications for sustainable development Cities, 47, pp. 62-72.
- 12- European Commission. (2015) A EUROPEAN AGENDA ON MIGRATION, COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS, Brussels, 13.5.
- 13- European Commission. (2020) New Pact on Migration and Asylum, September. https://ec.europa.eu/home-affairs/policies/migration-and-asylum_en.
- 14- European Commission. (2020) Statistics on migration to Europe, January, https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/promoting-our-european-way-life/statistics-migration-europe_en.
- 15- European Commission.(2019) *Many more to come? Migration from and within Africa*, Joint Research Centre, Luxembourg, Publications Office of the European Union.
- 16- European Investment Bank. (2016) Migration and the EU Challenges, opportunities, the role of EIB, March. S
- 17- European Movement International, 2021, Migration and Europe: Protecting fundamental rights, <https://europeanmovement.eu/policies-migration/>.

- 18- Eurostat (migr_pop1ctz). [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migration and migrant population statistics#Migrant population: 23 million non-EU citizens living in the EU on 1 January 2020](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migration_and_migrant_population_statistics#Migrant_population: 23_million_non-EU_citizens_living_in_the_EU_on_1_January_2020).
- 19- Eurostat. (2021) Migration and migrant population statistics, March, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migration and migrant population statistics#Migrant population: 23 million non-EU citizens living in the EU on 1 January 2020](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migration_and_migrant_population_statistics#Migrant_population: 23_million_non-EU_citizens_living_in_the_EU_on_1_January_2020). Final Report, April.
- 20- Foresti, M. Jessica H, Helen D and Christopher S. (2020), Migration, Development and the 2030 Agenda in Villa, Matteo, 2020, THE FUTURE OF MIGRATION TO EUROPE, Ledizioni LediPublishing, March, Pdf ISBN 9788855262033, DOI 10.14672/55261890
- 21- Franco,G.M.(2020) Internal Migration and Human Capital Accumulation among Youth in Developing Countries. (PhD). University of Oxford, Oxford. (304395).
- 22- Guzi, M,K .M and Ulceluse, M. M. (2021) Europe's Migration Experience and its Effects on Economic Inequality, DISCUSSION PAPER SERIES, IZA DP No. 14041. IZA – Institute of Labor Economics, January.
- 23- ILO. (2016) Migration and development, <https://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/policy-areas/migration-and-development/lang--en/index.htm>.
- 24- International Monetary Fund. (2020) WORLD ECONOMIC OUTLOOK: ThE GREaT LOCK DOWN, THE MACROECONOMIC EFFECTS OF GLOBAL MIGRATION, April.
- 25- International Monetary Fund. (2020)THE MACROECONOMIC EFFECTS OF GLOBAL MIGRATION April.
- 26- International Organization for Migration, <https://ec.europa.eu/home-affairs>.
- 27- Jaumotte, F, K Koloskova and S. C Saxena .(2016), "Impact of migration on income levels in advanced economies", Spillover Task Force, IMF.
- 28- Jonathan. P (2018) The economic impacts of immigration to the UK, VoxEU.org – CEPR's policy portal, 06 April, <https://voxeu.org/article/economic-impacts-immigration-uk>.
- 29- MariaFranco G, William N.A, Ricardo S. E, Boyd E, R. Anita .F, Sonja F, Dominiq ,Jand Caroline Z.S. (2021) The migration-sustainability paradox: transformations in mobile worlds, Current Opinion in Environmental Sustainability, Volume 49, April, P98-109,
- 30- Nickell, S., Saleheen, J.2017, The impact of EU and Non-EU immigration on British wages. IZA J Develop Migration 7, 15.<https://doi.org/10.1186/s40176-017-0096-0>.
- 31- Orrenius,P.(2016) Benefits of Immigration Outweigh the Cost, Issue 02, Spring. <https://www.bushcenter.org/catalyst/north-american-century/benefits-of-immigration-outweigh-costs.html>.
- 32- Pew Research Center. (2019) "Around the World, More Say Immigrants Are a Strength Than a Burden." Spring, Global Attitudes Survey, Washington, DC.
- 33- Prada, E. (2020) "The Relationship Between Sustainable Development Goals and Migration. An EU-28 Perspective" Journal of Social and Economic Statistics, vol.9, no.1, pp.28-45. <https://doi.org/10.2478/jses-2020-0004>.
- 34- Productivity Commission. (2006) Economic Impacts of Migration and Population Growth,

- 35- Şerban, A. C., Aceleanu, M. I., Dospinescu, A. S., Țîrcă, D.-M., & Novo-Corti, I. (2020) The impact of EU immigration on economic growth through the skill composition channel. *Technological and Economic Development of Economy*, 26(2), 479-503.
<https://doi.org/10.3846/tede.2020.11954>.
- 36- Skeldon, R.(2014) *Migration and Development: A Global Perspective* Routledge, London.
- 37- Sofija, A.(2020) *The Impact of Migration on Sustainable Development of Small Countries in Europe*, Source Title: *Migration and Urbanization: Local Solutions for Global Economic Challenges*, IGI Global, <https://www.igi-global.com/chapter/the-impact-of-migration-on-sustainable-development-of-small-countries-in-europe/237466>.
- 38- Spilimbergo A. and Topalova P., (2016) ‘The refugee surge in Europe: Economic Challenges ,’SDN16/02, IMF Staff Discussion Note 16/02, January .
- 39- Statista Research Department. (2021) Percentage of foreign residents in the population of Italy from 2010 to 2020, Jun 30, <https://www.statista.com/statistics/995942/share-of-foreigners-in-italy/>.
- 40- Szmigiera, M. (2021) Estimated migration balance by region 2015-2020, Statista, April, <https://www.statista.com/statistics/273000/estimated-migration-balance-by-continent/>.
- 41- Villa.F. (2020) *THE FUTURE OF MIGRATION TO EUROPE*, Ledizioni LediPublishing, March, Pdf ISBN 9788855262033, DOI 10.14672/55261890.